

برنامج توسيع خدمات الصرف الصحي بمحافظة كفر الشيخ

الدولة	مصر
رقم المشروع:	45245
القطاع:	البنية التحتية البيئية والبلدية
عام/خاص	عام
التصنيف البيئي:	ب
تاريخ انعقاد مجلس الإدارة:	1 أكتوبر (تشرين الأول) 2014
الحالة:	اجتياز المراجعة النهائية، وفي انتظار موافقة مجلس الإدارة
تاريخ الإفصاح عن مستند ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:	21 يوليو (تموز) 2014

وصف المشروع

يدرس البنك حاليًا تقديم تمويل سيادي مشترك مع بنك الاستثمار الأوروبي لبرنامج توسيع شبكة الصرف الصحي في محافظة كفر الشيخ (كفر الشيخ) في مصر، وهو ما يستلزم (1) إنشاء 2 محطة جديدة لمعالجة المياه والصرف الصحي؛ (2) توسيع 3 محطات معالجة صرف صحي قائمة؛ و (3) تركيب حوالي 700 كم أنابيب (مواسير) مع تركيب 52 محطة ضخ خاصة بها ("المشروع").

يلبي المشروع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للشعب المصري ويؤدي إلى تحسين الصحة والفرص الاقتصادية ذات الصلة في ثلاث مناطق ريفية (وهي مطويس ودسوق والبرلس) بمحافظة كفر الشيخ، حيث هناك 24 % من الأسر لديها شخص أو أكثر لديه مشاكل صحية ذات صلة بالمياه، وهو ما يؤدي إلى أعباء اقتصادية كبيرة. سيتم تحقيق تحسينات من خلال توفير خدمات الصرف الصحي إلى 470 ألف نسمة لأول مرة، وتوسيع تغطية خدمات الصرف الصحي من 26 % إلى 39 % في كفر الشيخ. ويساعد المشروع أيضًا في تخفيف التلوث في بحيرة البرلس، التي تُعد بحيرة الصيد الرئيسية في مصر، وأحد المصادر الرئيسية للدخل لسكان المنطقة.

تأثير المرحلة الانتقالية

المساهمة في دعم المساهمة المقدمة لإطار التعاقدى للأسواق من خلال تفعيل 'عقد خدمة عامة' التي ت تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي ودعم على الوضع المساسية استقلالية اتخاذ القرار لشركة المياه في محافظة كفر الشيخ. كما سيحدد 'عقد الخدمة العامة' الالتزامات والحقوق، ويعرّف محددات مبادئ الأداء التشغيلي واللوائح التي تدعو إلى النص على المساءلة وتعريف واضح للأدوار الأطراف المعنية.

إضافة نحو 470 ألف عميل جديد من خلال تغطية أعلى لخدمات الصرف الصحي في محافظة كفر الشيخ سيساهم في توسعة قاعدة إيرادات الشركة كما سيساهم في توسعة سوق خدمات الصرف الصحي ككل.

ستحدث المساهمة المقدمة لتوسيع السوق نتيجة لتوسيع خدمات الصرف الصحي. وستوفر الشركة خدمات الصرف الصحي إلى نحو 470 ألف عميل جديد وزيادة المنطقة المغطاة بخدمات الصرف الصحي وقاعدة إيراداتها.

رفع المساهمة في تأثير الإظهار السلوك الاقتصادي الإيجابي بلزمن خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية متقدمين خلال عقد "تصميم وبناء وتشغيل" للقطاع الخاص لهذا المشروع بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للتطوير المؤسسي، لتحسين توزيع الموظفين وخفض التكاليف وتعزيز عائدات الشركات. كما ستعزز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المدخلة حديثاً من إجراءات حوكمة الشركات بما يعكس زيادة الشفافية.

سيتم زيادة معدل تحقيق المساهمة في الإدماج الاقتصادي من خلال تحسين الصحة والفرص الاقتصادية المتصلة ذات الصلة لنحو 470 ألف شخص جديد، غالباً من ذوي الدخل المنخفض في منطقة كفر الشيخ. وتتسم المنطقة المستهدفة بأعلى نسب تلوث بكتيري للمياه (52%) مقارنة مع أي محافظة أخرى في مصر. ويعود ذلك إلى عدم وجود نظم ملائمة لإدارة مياه الصرف الصحي، مما يؤدي إلى المشاكل الصحية والاقتصادية المتصلة ذات الصلة للسكان المحليين. وسوف يتحقق ذلك من خلال خفض نسبة الإصابات الناتجة عن الأمراض المنقولة بالمياه بين الأسر داخل المنطقة المستهدفة من 19% إلى 14%، وبالتالي الحد بشكل كبير من خسائر الوقت والتكاليف ذات الصلة اللازمة للأنشطة المنتجة اقتصادياً. ويأتي بنتج التأثير النظامي المنهجي مننتيجة إلى حجم التأثير في المجتمعات المحلية المستهدفة وسيتم دعمه من خلال بناء قدرات مجموعات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني لزيادة وعيهم بممارسات الإدارة الآمنة للمياه.

العميل

تأسست شركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ في عام 2004 كجزء من إصلاح القطاع في مصر، وهي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي. وهي المزود الوحيد لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في محافظة كفر الشيخ لمنطقة تبلغ مساحتها حوالي 3500 كيلو متر مربع يبلغ عدد سكانها حوالي 3 ملايين.

التمويل المقدم من البنك

قرض سيادي يصل إلى 55 مليون يورو للحكومة المصرية، يشارك في التمويل بنك الاستثمار الأوروبي بقرض سيادي يبلغ 77 مليون يورو ومنحة من آلية تسهيل الاستثمارات بمبلغ 10.4 مليون يورو.

تكلفة المشروع

164.1 مليون يورو.

الأثر البيئي

تم تصنيف المشروع من الفئة (ب)

من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى إحداث فوائد صحية وبيئية كبيرة في المجتمع من خلال توفير خدمات جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي لأول مرة للمجتمعات الريفية في مناطق مطوبس ودسوق والبرلس في محافظة كفر الشيخ. فعادة ما يتم تصريف مياه الصرف الصحي في هذه المناطق، سواء أكانت معالجة أم لا، إما في آبار ترسيب (ترانش) أو في قنوات مفتوحة، تصل في نهاية المطاف إلى بحيرة البرلس، وهو موقع محمي بموجب "اتفاقية رامسار" (الاتفاقية الدولية المعنية بالحفاظ على واستخدام المستدام للمناطق الرطبة للاتفاقية المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية)، فهي إحدى مناطق الطيور

الهامة، وإحدى بحيرات الصيد الرئيسية في مصر، أو تصريفها إلى البحر المتوسط. تُعد بحيرة البرلس شديدة التلوث وسوف يؤدي أي تحسن في تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها بشكل ملحوظ إلى تحسين الظروف البيئية، مع التحسينات المرتبطة بها في الرفاه والصحة العامة داخل البحيرة وحولها والقنوات التي تصب فيها.

قد ترافق هذا المشروع بعض الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة، خاصة أثناء مرحلة التشييد، وعلى الرغم من تأكيد العناية الواجبة المستقلة على كون هذه الآثار في مواقع محددة، ويمكن تحديدها بسهولة ومعالجتها من خلال تدابير التخفيف والإدارة الملائمة. لا يتضمن هذا المشروع توسعة لمحطة معالجة مياه الصرف القائمة أو بناء محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بسعة ما يعادل 150 ألف ساكن أو أكثر، وبالتالي لا يعتبر هذا المشروع مصنعاً من الفئة (أ) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. سيتم تطوير المشروع على مرحلتين. تركز المرحلة الأولى على المجالات ذات الأولوية (مجموعتين) في منطقتي مطوبس ودسوق بينما تركز المرحلة الثانية على المجموعات الست المتبقية.

تضمنت العناية الواجبة المستقلة التي تم إجراؤها على المشروع مراجعة للوثائق البيئية والاجتماعية الموجودة بما في ذلك دراسة الجدوى وتقييمين أوليين للأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة المرتبطة بها، ومراجعة لقدرات شركة المياه والصرف الصحي بكفر الشيخ لتلبية متطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتحليلاً للآثار المحتملة المرتبطة بالمشروع. وزيارة للموقع؛ ووضع إطار لإعادة التوطين، وخطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة العمل البيئية والاجتماعية.

كما تم إجراء استقصاء أساسي للظروف الاجتماعية والاقتصادية، على وجه الخصوص، تم تنفيذ استقصاء حول قضايا صحية معينة للتعرف بشكل أفضل على العلاقة بين ظروف المياه/الصرف الصحي، وخصائص الأمراض والوفيات والتأثيرات الاقتصادية، مثل تكاليف الرعاية الصحية بسبب الأمراض المتعلقة بالمياه وضياح الوقت المخصص للأنشطة الاقتصادية (مثل التوظيف، أو الأعمال التجارية أو التعليم). لن يتيح هذا الاستقصاء إجراء تقييم لتأثير الإدماج الاقتصادي الإقليمي للمشروع فقط لكن يساعد أيضاً في وضع تدابير التخفيف وتمكين مراقبة فعالية المشروع.

تم إجراء تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمرحلة الأولى من المشروع نيابة عن بنك الاستثمار الأوروبي خلال مرحلة دراسة الجدوى. ولم يتم تقديم تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، الذي تم تنفيذه وفقاً لمتطلبات تقييم الآثار البيئية للاتحاد الأوروبي والمصرية، إلى جهاز شؤون البيئة المصري حتى الآن وسيخضع للمراجعة أثناء مرحلة التصميم التفصيلي للمشروع وقبل تقديمه إلى جهاز شؤون البيئة من أجل الحصول على التراخيص. كما سيتم إجراء تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمجموعات الست المتبقية.

سيتم تنفيذ المشروع بواسطة 'وحدة تنفيذ المشروع' داخل شركة المياه والصرف الصحي بكفر الشيخ. وسيتم دعم الوحدة من خلال التعاون الفني بتمويل استشاري التنفيذ الذي سيقدم وينقل الإجراءات والإمكانات والقدرات اللازمة للشركة لتنفيذ المشروع وتشغيله بنجاح وفقاً لمتطلبات الأداء، وتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية والمساعدة في التخفيف المناسب وإدارة الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة وإدارتها بشكل مناسب. ويشمل ذلك إدارة ومراقبة المقاولين بالمشروع.

تم تصميم المشروع لتلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي لمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية (91/271/EEC)، وكذلك المعايير المصرية، خاصة المتعلقة بتقنيات معالجة مياه الصرف الصحي ونوعية المياه المعالجة. ويتماشى تصميم المشروع مع البنية التحتية وتقنيات المعالجة الحالية في مصر.

ستشمل مرحلة التشييد عدداً كبيراً من فرق المقاولين (مقاولين محليين بشكل أساسي) لمد خطوط الأنابيب وخطوط الربط للأسر، والتي تكون في بعض الأحيان في طرق ضيقة جداً وغير مستقيمة (غير نظامية) في القرى. هذا ومن المرجح أن تسفر

عن آثار مثل الضوضاء والغبار والقيود المفروضة على الوصول، وقضايا الصحة والسلامة، وتوقف خدمات المرافق (الكهرباء ومياه الشرب) والقضايا المتعلقة بتواجد العمال. حيث يمكن أن يتأثر السكان المحليين في أجزاء مختلفة بما في ذلك النساء والأطفال. وتتضمن خطط الإدارة الموضوعية للمشروع وخطة العمل البيئية والاجتماعية تدابير متنوعة لتجنب تلك الآثار وإدارتها وكذلك تلك المرتبطة بإدارة المخلفات والانبعاثات ومعالجة المواد الخطرة.

ورغم تقليل المشروع لأحمال الملوثات التي يجري تصريفها في المياه السطحية في المنطقة، بما في ذلك بحيرة البرلس، ليس من المتوقع أن يؤثر المشروع على التنوع البيولوجي. وبالتالي فمن المتوقع حدوث تحسن عام في الظروف الأساسية. سيطور المشروع برنامج استعادة الموائل ودراسة إدارة واستقصاء الموائل لضمان تجنب أو تقليل أي آثار على التنوع البيولوجي والموائل.

يسعى المشروع لتجنب الحاجة إلى الاستحواذ على الأراضي وإعادة توطين السكان من خلال الاستفادة من حقوق الارتفاق القائمة، والحق في الطرق والأراضي الحكومية. وعموماً يغلب على الأراضي ذات الملكية الخاصة اللازمة للمشروع كونها أراضي زراعية. وفي بعض الحالات، تبرعت المجتمعات المحلية بالأرض للمشروع. وكجزء من العناية الواجبة البيئية والاجتماعية، تم وضع إطار لإعادة التوطين لتوجيه الاستحواذ على الأراضي وضمان تماشيها مع المتطلبات المصرية ومطلب الأداء رقم 5. يشترط الإطار وضع خطة أو سلسلة من الخطط لإعادة التوطين الكامل في المناطق التي يوجد بها تأثير على الناس من خلال إعادة التوطين البدني أو الإزاحة الاقتصادية.

تم إجراء بعض الاستشارات للمشروع، خلال مرحلة إعداد دراسة الجدوى، من خلال عمل شركة المياه والصرف الصحي بكفر الشيخ في منطقة المشروع ومن خلال العناية الواجبة البيئية والاجتماعية بما في ذلك الاستقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم وضع خطة إشراك أصحاب المصلحة المناسبة للمشروع، والتي تضم كلاً من تقييم الآثار البيئية والاجتماعية ومتطلبات إشراك أصحاب المصلحة المحلية وكذلك مطلب الأداء رقم 10.

وقد تم تطوير خطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع كجزء من العناية الواجبة البيئية والاجتماعية. ويشمل هذا الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال تخطيط المشروع وتنفيذه وتشغيله للتأكد من تلبية متطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وتخفيف الآثار والمخاطر. سيتم تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية بواسطة شركة المياه والصرف الصحي بكفر الشيخ بدعم من استشاري التنفيذ.

تشمل إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية الرئيسية: تحديث تقييم الآثار البيئية والاجتماعية القائمة؛ وإجراء تقييم جديد للآثار البيئية والاجتماعية للمجموعات المتبقية. ووضع نظام للإدارة البيئية وتنفيذه والقدرات والإجراءات المرتبطة به؛ ووضع خطط لإدارة قضايا محددة مختلفة بما في ذلك خطة الصحة والسلامة وبرنامج استعادة الموائل ودراسة إدارة واستقصاء الموائل، ووضع خطط عمل إعادة التوطين (بما في ذلك أطر استعادة سبل المعيشة) وتنفيذها إذا كان التوطين والإزاحة الاقتصادية أمراً حتمياً. ووضع إجراءات لفرص العثور على تراث ثقافي وتنفيذها، وتنفيذ تحديث مستمر لخطة إشراك أصحاب المصلحة.

سيقدم المشروع تقارير بيئية واجتماعية سنوية للبنك، بما في ذلك تحديثات عن تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية. سيقوم البنك بإجراء تدقيق إكمال المشروع، كما يمكنه إجراء زيارات مراقبة حسب الضرورة.

التعاون الفني

قبل التوقيع:

- العناية الواجبة البيئية والاجتماعية. 42.060 يورو، ممولة من ميزانية البنك.
- تحليل الإدماج الاقتصادي. 29.290 يورو ممولة من حساب صناديق التعاون لمنطقة جنوب وشرق المتوسط.

بعد التوقيع:

- إعداد استراتيجية التعريف، لتشمل نهجًا مفاهيميًا **لإستراتيجية إستراتيجية** دعم مستهدفة لقطاع مرافق المياه في مصر، والتي من شأنها أن تشكل أساسًا لحوار السياسات في المستقبل من قبل البنك لإصلاح التعريف. تبلغ التكلفة التقديرية لهذه المهمة 120 ألف يورو، يتم تمويلها من قبل جهة مانحة ثنائية دولية، **أو** صندوق متعدد المانحين أو صندوق المساهمين الخاص لمنطقة جنوب وشرق المتوسط.
- إعداد "عقد خدمات عامة"، ليشمل خطة العمل الأساسية **و** المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيحدد عقد الخدمة العامة معايير الأداء الرئيسية وكذلك منهجية تستند إلى الصيغة. تبلغ التكلفة التقديرية لهذه المهمة نحو 300 ألف يورو، يتم تمويلها من قبل جهة مانحة ثنائية دولية، **أو** صندوق متعدد المانحين أو صندوق المساهمين الخاص لمنطقة جنوب وشرق المتوسط.
- رفع مستوى الوعي بين المنظمات وفئات المجتمع المحلي بشأن قضايا الصحة العامة. لإشراك شركة استشارات دولية متخصصة في التنمية (خبير في قضايا الصحة العامة والمجتمع) لتنظيم سلسلة من ورش العمل وبناء القدرات مع مجموعات المجتمع المحلي والمنظمات في مناطق دسوق ومطوبس والبرلس في الفترة من يناير (كانون الثاني) 2016 وحتى ديسمبر (كانون الأول) 2017. تبلغ التكلفة التقديرية لهذه المهمة 150 ألف يورو، يتم تمويلها من قبل جهة مانحة ثنائية دولية، **أو** صندوق متعدد المانحين أو صندوق المساهمين الخاص لمنطقة جنوب وشرق المتوسط.

يتضمن برنامج التعاون الفني الإضافي بعد التوقيع الممول من قبل آلية تسهيل الاستثمارات التابعة للاتحاد الأوروبي والذي يديره بنك الاستثمار الأوروبي ما يلي:

- دعم تنفيذ المشتريات لمساعدة 'وحدة تنفيذ المشروع' في إعداد المشروع وتنفيذه بما في ذلك مراجعة المتطلبات الفنية، ودورة المشتريات وإدارة العقود وإدارة المساعدة في الامتثال لمتطلبات القروض (صرف الأموال والعقود والتقارير) تغطي على الأقل 5 عقود مناقصات. 3.9 مليون يورو.
- برنامج التطوير المؤسسي وبرنامج مشاركة أصحاب المصلحة، ليشمل تحسين الأداء التشغيلي المالي والإداري، بما في ذلك شراء نظام معلومات إدارية، وتصميم معايير إعداد التقارير وإدارة التدريب وتنفيذها 700 ألف يورو

فرص المناقصات أو المشتريات

يرجى زيارة صفحة الأسئلة الخاصة **بالمشتريات** على موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
للاستفسارات: الهاتف: +44 20 7338 6794، الفاكس: +44 02 7338 7472، البريد الإلكتروني:

procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

للاستفسار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن المشروع فيما عدا المشتريات:

الهاتف: +44 02 7338 7168، الفاكس: +44 20 7338 7380

البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

سياسة المعلومات العامة

توضح سياسة المعلومات العامة كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع الجهات المعنية، وذلك لتشجيع زيادة الوعي والفهم لسياساته واستراتيجياته وعملياته. [نص سياسات المعلومات العامة](#)

آلية شكاوى المشاريع

أنشأ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 'آلية شكاوى المشاريع' لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة مستقلة للشكاوى المقدمة من شخص أو أكثر أو من منظمات بشأن المشاريع الممولة من قبل البنك والتي قد يزعم أنها تسببت، أو من المحتمل أن تتسبب في إحداث ضرر. ويمكن الاطلاع على النظام الداخلي الذي يحكم آلية شكاوى المشاريع في العنوان التالي: www.ebrd.com/downloads/integrity/pcmrules.pdf ويمكن الاطلاع على النسخة باللغة الروسية في العنوان التالي: <http://www.ebrd.com/downloads/integrity/pcmrulesr.pdf>

يجب تقديم أي شكاوى إلى 'آلية شكاوى المشاريع' في موعد لا يتجاوز 12 شهرًا بعد آخر توزيع لأموال للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويمكنك الاتصال بمسؤول 'آلية شكاوى المشاريع' على البريد الإلكتروني (pcm@ebrd.com) أو مكتب التمثيل الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لديك للحصول على المساعدة إذا كنت غير متأكد بشأن الفترة التي يجب تقديم الشكاوى فيها.

يتم إعداد هذه النسخة من مستند ملخص المشروع قبل عرض المشروع على مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد تخضع تفاصيل المشروع إلى التغيير بعد أن يتم الإفصاح عن 'مستند ملخص المشروع'. ولا يمكن اعتبار مستندات ملخص المشاريع على أنها تعبير عن سياسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الرسمية.

آخر تحديث: 21 يوليو (تموز) 2013